

التنمية السياحية المستدامة

دراسة مقارنة: (الجزائر، تونس)

د. عامر عيساني

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

جامعة باتنة، الجزائر

أ.د. علي رحال

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

جامعة باتنة، الجزائر

ملخص:

يمثل النمو القوي و المستدام الذي شهده النشاط السياحي أحد أبرز الظواهر الاقتصادية و الاجتماعية الجديدة بالاهتمام، حيث ارتفع عدد السياح و نمت العائدات السياحية بمعدلات فاقت معدل النمو في باقي مكونات الاقتصاد العالمي، لذا أصبحت السياحة تحظى باهتمام كبير في استراتيجيات التنمية لدى الكثير من البلدان النامية. في هذا المقال سنعمل على دراسة و تقييم أداء قطاع السياحة في كل من الجزائر و تونس من خلال فحص مكونات الإستراتيجية التنموية للسياحة في البلدين مع التحليل و المقارنة. كلمات مفتاحية: صناعة السياحة، التنمية السياحية، السياحة المستدامة.

Résumé :

Le secteur du tourisme connaît actuellement une croissance forte et durable tant sur le plan économique que social due principalement à la progression, tant du nombre de touristes que des recettes touristiques à des taux dépassant le taux de croissance dans le reste de l'économie mondiale. Cette caractéristique confère à ce secteur un grand intérêt dans les stratégies de développement de nombreux pays en développement.

Dans cet article nous allons étudier et évaluer la performance du secteur du tourisme en Algérie et en Tunisie, en examinant les composantes du développement stratégique du tourisme dans les deux pays.

Mots clés : industrie touristique, développement touristique, tourisme durable.

مقدمة:

تحظى السياحة في الوقت الحاضر باهتمام كبير من قبل العديد من الدول المتقدمة و النامية، فهي تمثل موردا اقتصاديا مهما وأساسيا لبعض الدول، حيث أصبحت السياحة تمثل وزنا نسبيا مرجحا في معظم الاقتصاديات المتقدمة مستحوذة على إيرادات مرتفعة و إسهام متزايد في توليد الناتج القومي، و توفير فرص عمالة و جذب الاستثمارات، كما تساهم بشكل كبير في إصلاح الخلل في الموازين التجارية و تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية.

و المتبع للبيانات الخاصة بالسياحة العالمية بنوعها الداخلية و الخارجية يلاحظ أن صناعة السياحة قد أصبحت واحدة من أكبر الصناعات في العالم إن لم تكن أكبرها على الإطلاق، فقد بلغ عدد السياح في مختلف أنحاء العالم حوالي 917 مليون سائح عام 2008 و تطور عام 2010 ليصبح 940 مليون. كما بلغ إنفاق السياح لعام 2010 نحو 920 مليار دولار، و تتوقع بعض الهيئات السياحية الإقليمية و العالمية وصول عدد السياح على صعيد العالم بأكمله نحو 1.6 مليار سائح في عام 2020 و إنفاق ما يقارب 2000 مليار دولار مما يجعل السياحة في مقدمة الصناعات العالمية و إذا كانت السياحة قد ساهمت بقوة في زيادة النمو الاقتصادي للدول المتقدمة فهل يمكن أن نخدم بذات القدر سياسة التنمية الاقتصادية في دول (الجزائر، و تونس)؟

I. إستراتيجية التنمية السياحية في تونس (2001-2016):

تعد تونس من أوائل الدول الإفريقية في مجال التنمية السياحية، إذ راهنت منذ البداية على السياحة الدولية و باشرت أعمال التنمية في منتصف الستينات بوضع مشروع طموح، وحقت نجاحا كبيرا تؤكد فيه الزيادة الملحوظة في حجم الحركة السياحية الوافدة إليها من 1.6 مليون سائح عام 1980 إلى 5.057 مليون عام 2000، كما ارتفع الدخل السياحي من 201 مليون دولار عام 1980 إلى 1.682 مليار دولار عام 2000، وبغية الحفاظ على المكتسبات المحققة و تطويرها في قطاع السياحة، عمدت الحكومة التونسية إلى إدراج إستراتيجية للتنمية السياحية تمتد على مدى 15 سنة و بدأ تنفيذها بداية من 2001 و تنتهي سنة 2016، تتضمن جملة من الأنشطة السياحية الكفيلة بتدليل المعوقات و تسمح بتحقيق أهداف الخطة.

I.1. أهداف الخطة: لقد حددت ثلاث أهداف رئيسية (التنافسية، المردودية، الاستدامة)، وأخذت بعين الاعتبار تحليل SWOT ، وكل هدف مبني مباشرة على ثلاثة أو أربعة استراتيجيات وكل إستراتيجية تعتمد على سلسلة من الأنشطة تهدف إلى التغلب على نقاط ضعف القطاع.

I-1-1 - استراتيجيات تحقيق التنافسية: لقد استدعي العمل من اجل تحقيق هدف التنافسية للوجهة السياحية لتونس إدراج ثلاثة استراتيجيات أساسية وهي:¹

- أ- إستراتيجية إنشاء قطب جذاب و إطلاق مواضيع جديدة عن السياحة التونسية؛
- ب- إستراتيجية تنويع المنتوجات السياحية المعروضة؛
- ج- إستراتيجية إدخال نظرة تسويقية جديدة .

I-1-2 - استراتيجيات تحقيق المردودية: تم اعتماد ثلاثة استراتيجيات لتحقيق هدف المردودية وقد جاءت على النحو التالي:²

- أ - إستراتيجية تحويل المحطات الشاطئية التونسية إلى وجهات ذات تنافسية؛
- ب- إستراتيجية تحسين جذري للتكفل بالزوار و لوحات الإشارة في الأماكن السياحية؛
- ج- إستراتيجية الإسراع في تنمية الموارد البشرية من اجل تشجيع الإنتاجية.

I-1-3 - استراتيجيات تحقيق الاستدامة: تم اعتماد أربعة استراتيجيات لتحقيق هدف الاستدامة:

- أ- إستراتيجية تسيير جدي للمحيط؛
- ب- إستراتيجية تعزيز قدرات الهيئات والمتعاملين في القطاع؛
- ج- إستراتيجية تحسين الهياكل القاعدية؛
- د- إستراتيجية إدخال برامج ومنتوجات تكميلية متجددة.

I-2 - الأهداف الكمية للخطة:لقد تضمنت الأهداف الكمية جملة من العناصر تمثلت في الآتي:

I-2-1 - التدفقات البشرية (السياحة الدولية الوافدة)

لقد ارتكزت عملية تقدير التدفقات البشرية المستهدفة خلال مرحلة الخطة (2001-2016) على تنبؤات المنظمة العالمية

للسياحة للتدفقات الصادرة و الأسواق المستقطبة لأفاق 2020 بالإضافة إلى اعتبارات أخرى تؤثر على الطلب المستقبلي منها:

- تحسين البنى التحتية المحلية، الإنشاءات و الخدمات، كثافة التسويق لترقية المنتج؛
- الأوضاع الاقتصادية بالدول الرئيسية المصدرة للسواح نحو تونس؛
- الاستقرار السياسي بالمنطقة.

وقد تم اعتماد جملة من الفرضيات في التنبؤ بالطلب السياحي على المنتج السياحي التونسي منها:³

- ارتفاع وتيرة الدخول السياحي كنتيجة لمجهودات التسويق السياحي الذي تقوم به تونس اتجاه السوق الأوروبي، فإن معدل النمو المتوقع سيكون مستقرا علي المدى الطويل و محصورا بين 3%-3.5% سنويا وهو ما يتقارب مع معدل تقديرات المنظمة العالمية للسياحة لنمو السياحة الأوربية خارج حدود أوروبا؛
- ارتفاع عدد السياح القادمين من أوروبا الشرقية بوتيرة متسارعة بما يتوافق مع النمو الاقتصادي الحاصل في هذه البلدان؛
- معدل نمو التدفق السياحي* من بلدان المغرب العربي سيبقي محافظا علي نفس الوتيرة قبل 2001 رغم التغير في المناخ السياسي مثال ليبيا بعد رفع الحظر الجوي سيؤثر بالسلب علي التدفقات البشرية من ليبيا نحو تونس وذلك باختيار وجهات سياحية أخرى من قبل السواح الليبيون، لكن مع المجهودات التسويقية من قبل السلطات التونسية سوف يكون هذا التأثير محدود على المدى الطويل؛
- علي الرغم من أن عدد السياح القادمين من أمريكا، اليابان، استراليا قليل العدد فانه يتوقع أن يكون معدل نمو التدفقات من هذه البلدان نحو تونس في تزايد مستمر بسبب الجهود المبذولة في مجال ترقية المنتج السياحي التونسي بهذه المناطق.
- بناء علي ما سبق فقد اعتمدت سياسة التنمية السياحية في تونس في تقدير التدفقات المستهدفة علي اثنين من السيناريوهات:
1. **A scénario**: يفترض هذا السيناريو وجود مخطط وطني للتنمية السياحية، تظهر ملامحه من خلال اعتماده علي معدل نمو مرتفع علي أساس أن المحددات الخارجية سوف لن تشهد تغير علي المدى القصير، وان المنشآت السياحية والخدمات المقدمة وهياكل الاستقبال القاعدية الاخرى سيتم تحسينها بصورة قوية حتى تستطيع تلبية احتياجات السواح، هذا ما يؤدي في نفس الوقت إلي بذل جهد من اجل تنمية السوق السياحي.
2. **B scénario**: حيث يفترض هذا السيناريو عدم وجود مخطط وطني للتنمية السياحية، مع تبني معدل نمو منخفض علي أساس أن المحددات الخارجية لن تتغير بشكل جذري علي المدى الطويل، كما أن المنشآت السياحية الوطنية، الخدمات المقدمة والهياكل السياحية المختلفة للدعم والإسناد ستبقي في مستوى يلي الحد الأدنى لاحتياجات السياح، وأن المجهودات التنموية لقطاع السياحة ستبقي في نفس المستوى الحالي طيلة مدة الإستراتيجية، وفيما يلي الجدول الموالي يبين التقديرات المرصودة ضمن السيناريو A، و B.

الجدول رقم 1: تقديرات السياح القادمين إلي تونس للفترة 2001-2016 الوحدة: آلاف الدخول

المنطقة	99تدفق حقيقي	2001	معدل النمو 001-99	2006	معدل النمو	2011	معدل النمو	2016	TCMA
إجمالي أوروبا	A	3461	3926	6.5%	5070	5.2%	6362	4.6%	7850
	B	3461	3926	6.5%	4802	4.1%	5668	3.4%	6581
المغرب العربي	A	1263	1263		1429	2.5%	1656	3%	1967
	B	1263	1263		1360	1.5%	1465	1.5%	1579
أمريكا الشمالية	A	27	32	8%	46	8%	68	8%	100
	B	27	32	8%	42	6%	57	6%	76
أخرى	A	81	83	1%	108	5.5%	152	7%	213
	B	81	83	1%	101	4%	128	5%	164
المجموع	A	4832	5303	4.8%	6653	4.6%	8238	4.4%	10130
	B	4832	5304	4.8%	6305	3.5%	7318	3%	8400

Source: ONTT. Equipe D' ETUDE JICA, prévision de la demande pour 2016, p.91.

TCMA taux de croissance moyen annuel

I-2-2-2- تقديرات الليالي السياحية: لقد تم إعداد التقديرات الخاصة بالليالي السياحية بناء على تقديرات دخول السواح المنجزة سابقا، بالإضافة إلى فرضية متوسط الإقامة.

I-2-3- تقديرات متوسط الإقامة: من حيث تقديرات متوسط الإقامة فقد تم تقسيم السوق السياحي إلى أربعة مناطق وهي دول غرب أوروبا، دول شرق أوروبا، المغرب العربي، مناطق أخرى الجدول الموالي يبين متوسط مدة الإقامة حسب المناطق المشار إليها أعلاه.

جدول رقم 2: تقديرات متوسط مدة الإقامة لكل سائح حسب المناطق للفترة 2001-2016

الوحدة: ليلة سياحية

الجهة	2001	2006	2011	2016
غرب أوروبا	9.2	8.9	9.2	8.8
شرق أوروبا	8.8	8.8	9.2	8.8
المغرب العربي	0.8	1.2	1.5	1.5
الجهات الأخرى	6.7	6.7	6.7	6.7

من خلال الجدول نلاحظ أن دول غرب أوروبا تتصدر بقية المناطق من حيث طول مدة الإقامة الخاصة بسائحيها المتوجهين إلى تونس ويميل السياح القادمين من هذه المنطقة إلى قضاء عطل قصيرة المدة إلا أنها متكررة خلال السنة، بالنسبة لسياح دول شرق أوروبا، فإن متوسط مدة الإقامة كان في حدود 8.8 ليلة سياحية وهو متوسط ثابت مما يعني أن اتجاه النمو في وضعه التشبع. أما دول المغرب العربي فإن متوسط الإقامة في تزايد مستمر مدفوعا بالنمو الاقتصادي الذي تشهده هذه المناطق، والذي يسمح لسواح المنطقة بقضاء عطلة بتونس، بالنسبة للمناطق الأخرى فإن تقدير متوسط مدة الإقامة بقي ثابتا خلال فترة الخطة وفي حدود 6.7 ليلة سياحية، السبب كون أكثر سواح باقي المناطق المتوجهين إلى تونس يفضلون السياحة الثقافية، وهذا النوع من السياحة لا يتطلب مدة إقامة طويلة مقارنة بالسياحة الشاطئية.

انطلاقا من الجدول السابق الخاص بتقديرات متوسط مدة الإقامة و الجدول المتعلق بتقديرات السياح القادمين إلى تونس

للفترة 2001-2016 (وفق **A scénario**، **B**) فإن تقديرات الليالي السياحية تأتي مفصلة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 3: تقديرات الليالي السياحية للفترة 2001-2016 وفق **A scénario** معدل النمو مرتفع و **B scénario** معدل النمو منخفض

الوحدة : الف ليلة سياحية

البيان/ السنوات	1999 الحالي	2001	2006	2011	2016	TCMA 2016-2011
الإجمالي A scénario	33151	37782	47997	60003	74130	4.6%
الإجمالي B scénario	33151	37782	45448	53380	61888	3.3%

Source: ONTT. EQUIPE D' ETUDE JICA, P. 93.

من الجدول يلاحظ أن تقديرات الليالي السياحية جاءت على النحو 48 مليون ليلة سياحية مقدرة مع نهاية 2006، و 60 مليون ليلة سياحية مع نهاية 2011، و 74 مليون ليلة سياحية مع نهاية فترة الخطة 2016 و كان معدل النمو المتوسط السنوي لليالي السياحية خلال الفترة مقدر ب 4.6% سنويا، و هذا تماشيا مع مستوي نمو التدفقات السياحية المرصودة ضمن **A scénario**.

أما تماشيا مع تقديرات دخول السياح وفق **B scénario** فإن التقديرات الخاصة بالليالي السياحية جاءت موزعة على النحو 45.4 مليون ليلة سياحية مع نهاية 2006، و 53.4 مليون ليلة سياحية مع نهاية سنة 2011، و 61.9 مليون ليلة سياحية في نهاية الخطة 2016 أي بمعدل نمو متوسط سنوي 3.3%.

I. 4.2. تقدير الاحتياجات في عدد الأسرة (طاقات الإيواء) :

تم تقدير طاقات الإيواء المطلوب إنجازها تماشيا مع أهداف السياسة السياحية و بناء علي توقعات تدفقات السياح الأجانب من جهة و من جهة أخرى متوسط الإقامة المرصودتين خلال فترة الخطة، و قد تمت علي أساس السيناريو A كما شملت التقديرات ثمانية مناطق سياحية، و الجدول الموالي يبين تقدير الاحتياجات في عدد الأسرة المطلوب توفيرها تماشيا و مرحلة الخطة.

الجدول رقم 4: تقدير الاحتياجات للأسرة للفترة 2001-2016

الوحدة : ألف سرير

السنوات	الحالي 1999	2006	2011	2016
الإجمالي	192	253.6	303.5	359.6

Source: ONTT. EQUIPE D ETUDE JICA, prévision de la demande pour 2016, p. 104.

I. 5.2. تقدير حجم العمالة بقطاع السياحة :

في إطار مخطط تنمية الموارد البشرية المرافق لمخطط التنمية السياحية علي امتداد فترة الخطة (1999-2016) و بغبة توفير الكادر البشري الذي يسهر علي تنفيذ الخطة من جهة، و تدعيم القطاع بكافة الاحتياجات البشرية سواء المرتبطة بالقطاع (العمالة المباشرة) أو القطاعات الداعمة أي المرتبطة بالقطاع بطريقة غير مباشرة، تم ضبط الاحتياجات من الموارد البشرية في حدود 5000 عون جديد سنويا و الجدول الموالي بين حجم العمالة المخططة خلال فترة الإستراتيجية.

الجدول رقم 5: حجم العمالة المرافقة لتنفيذ الخطة 1999-2016

السنوات/البيان	1999	2006	2011	2016
عمالة مباشرة	90216	119511	145719	173146
عمالة غير مباشرة	233737	298109	354138	421019
مجموع العمالة	323953	417619	499857	594164

Source: Objectifs et stratégies de développement du tourisme tunisien

II. إستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر :

وتستهدف السياسة السياحية الجديدة إلى تحقيق جملة من الأهداف⁴:

- أ - تحسين التوازنات الكلية: التشغيل، النمو، الميزان التجاري والمالي والاستثمار.
 - ب - توسيع الآثار المترتبة عن هذه السياسة إلى القطاعات الأخرى (الصناعة التقليدية، النقل، الخدمات الصناعة الشغل)
 - ت - المساعدة علي مجموعة المبادلات والانفتاح سواء علي الصعيد الوطني أو دولي.
 - ث - التوفيق بين الترقية السياحية والبيئية: ويتعلق الأمر بإدماج مفهوم الديمومة ضمن حلقة التنمية السياحية (إقرآن الاجتماعي بالاقتصادي وبالبيئية)
 - ج - ترميم التراث التاريخي، الثقافي والشعائري: فكون هذه العناصر تمثل عوامل جذب هامة، فان استراتيجيات السياحة المتواصلة (المستدامة) عليها باحترام التنوع الثقافي وتحمي التراث وتساهم في التنمية المحلية.
 - ح - التحسين الدائم لصورة الجزائر: يرى برنامج بناء صورة الجزائر إلى إحداث تغيرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون تجاه السوق الجزائرية، ضمن أفاق تجعل منها سوقا هامة وليست ثانوية.
- ولتحقيق القفزة المطلوبة وجعل السياحة أولوية وطنية للدولة، بحيث لم تعد خيارا بل أصبحت ضرورة إذ تشكل مورد بديلا للمحروقات لصفتها مصدر ناضبا، لقد تم صياغة خطة حول تطوير قطاع السياحة في أفاق 2010 في شكل وثيقة تحت عنوان "

مخطط أعمال التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر أفاق 2010⁵ لكن بعد مضي سنتين من تنفيذه بدي ضروريا إدخال بعض التعديلات من اجل تثبيت المكتسبات وضبط الأفاق، وذلك بالنظر للتطورات الجديدة الحاصلة على المستوى الداخلي والخارجي، وأيضا من اجل التوافق

مع خطة الحكومة أصبح لزاما اللجوء إلى تحسين بعض المعطيات القطاعية وضبط مؤشرات تطور القطاع. هذا وأخذنا بعين الاعتبار للأهداف الاقتصادية والاجتماعية الموكلة لقطاع السياحة، فان التطور يتضمن توضيحا لأهم عناصر الديناميكية المرتقب حصولها في القطاع من خلال تحديد مايلي:

الاختيارات المستقبلية المفضلة من اجل تامين عقلاي للإمكانات التي تزخر بها البلاد وتجعل من الجزائر مقصدا سياحيا.

الأهداف النوعية والكمية المنتظرة في أفاق 2013 .

التدابير والأدوات لتنفيذ العمليات المرجحة بمهدف الشروع في إنشاء صناعة سياحية حقيقية.

تقييم الموارد اللازمة لتنفيذها .

من اجل دقة اكبر، فان هذا التصور يستمد محتواه من المبادئ والاختيارات الأساسية المكرسة في النصوص التشريعية الصادرة خلال شهر فيفري 2003 أي القانون رقم 01/03 والمتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، مناطق التوسع السياحي، واستعمال الشواطئ لأغراض السياحة .

II - 1- الأهداف الكمية المنتظرة في أفاق 2013: وقد حدد هذا التصور الأهداف الكمية علي النحو التالي:⁶

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد الأسرة	94000	105000	116000	127000	137000	147000	157000	167000	177000	187000
عدد الوافدين (سائح)	1195553	1315108	1446619	1591281	1758365	1951785	2176240	2437389	2742063	3098531
مداخيل سنوية (مليون دولار)	200	252	316	397	485	592	722	882	1076	1313

جدول رقم 6 تطور طاقات الإيواء، السياحة الدولية الوافدة، المداخيل السياحية في أفاق 2013.

المصدر: تصور تطوير قطاع السياحة لل عشرية 2004-2013 وزارة السياحة

رفع قدرات الاستقبال السياحي: ويتم ذلك من خلال إعادة بعث الاستثمار السياحي على مرحلتين أساسيتين هما: المرحلة الأولى: تمتد من 2004-2007، في هذه المرحلة يتوقع انجاز طاقة إيواء إضافية بـ 55000 سرير وهي محصلة المشاريع التي هي في طور الانجاز أو تلك المتوقعة رغم غياب عقار سياحي مهياً وانعدام طرق التمويل متماشية مع الاستثمار واستمرار عدة عوامل معيقة فانه تم تسجيل في المرحلة السابقة للمرحلة 2004-2007 دخول 8300 سرير حيز الاستغلال بعد انجاز 115 فندقا.

المرحلة الثانية: تمتد من 2008-2013، في هذه المرحلة ولأسباب اقتصادية وتجارية فان طاقات الإيواء ستعرف تطورا اقل أهمية من المرحلة 2004-2007 وبالتالي نموا سنويا متوسط يقدر بـ 7%

واعتبارا لذلك فان الطاقة الإضافية المحتملة في نهاية المرحلة ستكون أكثر بقليل من 60000 سرير أي بمتوسط سنوي يقدر بـ 10000 سرير.

من هذه التحاليل يتبين انه إضافة إلى 72000 سرير التي تم إحصاؤها في نهاية 2002 فان الطاقات التي تم توقعها للمرحلتين 2004-2007 و 2008-2013 ستكون على التوالي 55000 و 60000 سرير أي لمجموع كلي يقدر بـ 187000 سرير في أفق 2013 .

أما المداخيل السياحية: تم إعدادها بتطبيق الإنفاق المتوسط لكل سائح والمقدر بـ 520 دولارا معدلة سنويا بزيادة 3% مما يرفع حجم الإيرادات المقدرة بـ 133 مليون دولار أمريكي في سنة 2002 إلى 1.3 مليار نهاية سنة 2013.

و تماشيا مع ضرورة انجاز مخطط توجيهي يضمن تحقيق الأهداف و يؤطر عملية التنمية السياحية في الجزائر، قامت وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة ببعث المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية مع بداية جانفي 2008 و الذي يشكل الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر.⁷

مخطط تقف الدولة إلى جانبه، يعلن نظرتها للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الأفاق على المدى القصير (2009) المدى المتوسط (2015) وال المدى الطويل (2025) في إطار التنمية المستدامة، والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2025) جزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT الذي يبرز الكيفية التي تعتمز الدولة من خلالها ضمان التوازن الثلاثي، العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية، والدعم الايكولوجي في إطار التنمية المستدامة على مستوى البلاد بالنسبة للعشرين سنة المقبلة.

المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية يمثل الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين وجميع القطاعات وجميع المناطق عن مشروعها السياحي الإقليمي لأفاق 2025، وهو أداة تترجم إرادة الدولة في تهمين القدرات الطبيعية، الثقافية والتاريخية للبلاد، ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر .

يعد م.ت.س (SDAT)⁸ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية التتويج الناضج لمسار طويل من الأبحاث والتحقيقات والدراسات والخبرات وتشاور واسع مع الفاعلين الوطنيين والمحليين العموميين والخواص، ولتحقيق أهداف المخطط الاستراتيجي كان لابد من برنامج وأعمال سياحية ذات أولوية تمثل الأساس الجوهرية للإستراتيجية الجديدة للتهيئة السياحية لأفاق 2025.

II -2- الأهداف المادية والنقدية 2025

يحدد هذا المخطط الأهداف المادية ويرتكز على الأهداف النقدية للمرحلة الأولى 2008-2015 محطة الأعمال ترمي إلى تلبية الطلب الدولي والطلب الوطني الذي سيزيد عن 11 مليون سائح في أفق 2025.

II -2-1- الأهداف المادية 2008-2015: عدد الأسرة المطلوب توفرها⁹

- على سبيل المثال ومن اجل استقبال 6.5 مليون سائح في ظروف جيدة، تمتلك تونس اليوم 220.000 سرير تجاري.
- إن هدف الجزائر في أفق 2015 هو استقبال 2.5 مليون سائح، وباحترام نفس النسب لدى الجيران فهي تحتاج إلى 75.000 سرير من النوعية الجيدة.

- هدف الأقطاب ذات الأولوية تحقيق ما يقارب نصف قدرة الاستقبال المتوقع، أي 40.000 سرير بمقاس دولي منها 30.000 من الطراز الرفيع في المدى القصير و 10.000 سرير إضافي في المدى المتوسط.

- خلق 400.000 منصب شغل (بشكل مباشر، وغير مباشر).

II -2-2- الأهداف النقدية للمرحلة 2008-2015:

خطة الأعمال لوضع الجزائر على طريق السياحة يقدر الاستثمار العمومي والخاص الضروري بين 2008-2015 بـ 2.5 مليار دولار أمريكي .

يمكن تقدير الاستثمار الإجمالي، العمومي والخاص، المادي وغير المادي (المياكل الطبيعية، الاتصال) بـ 60.000 دولار لكل سرير يوضع بكل الترتيبات، 55.000 دولار في استثمارات مادية و 5000 دولار في استثمارات غير مادية.

ومن اجل توفير 40.000 سرير التي يعتمزم وضعها في الأقطاب السياحية السبعة للامتياز، يتوقع أن يزيد المبلغ المخصص لهذا الاستثمار عن 2.5 مليار على مدى 7 سنوات إلى غاية (2015) أي 350 مليون دولار سنويا. بالنسبة للأقطاب السياحية السبعة للامتياز، يمكننا تصور جهدا إضافيا بمبلغ 1 مليار دولار أمريكي لكل باقي البلاد يمكن توظيفه لإزالة العجز البنوي الحالي.

أما حصة الاستثمارات العمومية في الأقطاب السبعة، وإذا احتفظنا بالنسبة الاعتبارية المقدرة بـ 15% بالنسبة لحصة الاستثمار العمومي (بما فيه المادي وغير المادي)، يتوجب على السلطات العمومية بكل وزاراتها التكفل بـ 375 مليون دولار على مدى 7 سبع سنوات الخاصة بالأقطاب السياحية السبعة للامتياز أي 54 مليون دولار سنويا، وفيما يلي جدول لبيان الخطة بالأرقام:

جدول رقم 7: خطة الأعمال بالأرقام والأهداف إلى 2015

المضروب فيه	2015	2007	السنة
1.47×	2.5 مليون	1.7 مليون	عدد السياح
159868×1.8	75000 سرير فخم	84.869 يعاد تأهيلها	عدد الأسرة
1.3×	3%	1.7%	المساهمة في الناتج المحلي الخام
7× إلى 9	1500 إلى 2000	250	إيرادات (مليون دولار)
2×	400.000 (م و غ م)	200.000	مناصب الشغل
142800.	91600	51200.	تكوين مقاعد بيداغوجية

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية برنامج الأعمال ذات الأولوية، ص. 18.

ثانيا : المؤشرات والآثار الاقتصادية لقطاع السياحة في (الجزائر، تونس):

I. المؤشرات السياحية في دول المقارنة:

يسعى البلدين لما يتمتعان به من مقومات سياحية طبيعية إلى تطوير قطاعيهما السياحي و تدعيم مكانتهما في السوق السياحية العالمية، لما للقطاع السياحي من أهمية و دور في زيادة موارد البلاد من النقد الأجنبي وتنوع مصادر الدخل وزيادة مستويات التوظيف و التشغيل، وقد سمح هذا الاهتمام بتحقيق جملة من المؤشرات الإيجابية من خلال تدعيم المقومات السياحية بإمكانات مادية تمثلت في توفير البنى التحتية حتى تستجيب للطلب السياحي المحلي والأجنبي، وفي الجدول الموالي نتناول و بالمقارنة أهم النتائج المحققة في البلدين من حيث التدفقات البشرية و المالية بالإضافة إلى طاقات الإيواء المنجزة والليالي السياحية المحققة:

الجدول رقم 8: ملخص للمؤشرات السياحية للفترة 2001-2010

البلد	السنوات	البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	تأثيرات إيجابية مالية مالية مالية	عدد السياح	0.1	0.11	0.11	0.18	0.18	0.22	0.22	0.3	0.33	-
تونس		عدد الأسرة	1.7	1.5	1.6	1.9	2	2.3	2.6	2.9	2.77	2.65
الجزائر	تأثيرات إيجابية مالية مالية	إيرادات (مليون دولار)	901	988	1166	1234	1443	1638	1743	1772	1991	2070
تونس		مناصب الشغل	5387	5063	5114	5998	6378	6550	6761.2	7049.7	6901.4	6902.8
الجزائر	تأثيرات إيجابية مالية مالية	تكوين مقاعد بيداغوجية	4.02	4.13	4.3	4.5	4.7	4.9	5.12	5.35	5.65	5.94
تونس		تكوين مقاعد بيداغوجية	35.3	28.5	28.1	33.5	36.3	36.9	37.4	38	34.6	35
الجزائر	تأثيرات إيجابية مالية مالية	تكوين مقاعد بيداغوجية	72.5	73.5	77.5	82	83.9	84.9	85	85.9	88.7	-
تونس		تكوين مقاعد بيداغوجية	205.5	214	222	226	229.9	231.8	235.7	239	240	244

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات مختلفة

من الجدول أعلاه نسجل الملاحظات التالية:

- تحصلت الجزائر على 330 مليون دولار مقابل 1.9 مليون سائح، وهو ما يعادل 166 دولار كمتوسط إنفاق لكل سائح زار الجزائر خلال سنة 2009، و قد تراوح المعدل بين 96 دولار و 166 دولار خلال الفترة (2001-2009)، أما إذا استثنينا الجزائريون المقيمين بالخارج فإن متوسط الإنفاق يقارب 539 دولار لكل سائح، في حين تحقق تونس متوسط إنفاق لكل سائح يفوق 400 دولار خلال سنة 2009، و قد شهد تطور من 300 دولار سنة 2001 إلى 430 دولار سنة 2008، ثم انخفض ليصل 390 دولار خلال سنة 2010.

- أما بخصوص الليالي السياحية فنلاحظ أنها تطورت بنسب متفاوتة من بلد إلى آخر، بحيث عرفت الجزائر نمو بمعدل متوسط 5.3% سنة 2010 مقارنة بسنة 2001، في حين عرفت مستوى تطور بمعدل متوسط قارب 8% في تونس
- أما فيما يتعلق بالتدفقات البشرية فإن مستوى تطورها كان على النحو: الجزائر تضاعف العدد من 2001 إلى 2010، أما في تونس فتدفقات السياح نمت بما يقارب النصف.

- أما بخصوص التناسب بين عدد الأسرة وإجمالي الليالي السياحية فنسجل في الجزائر بلوغ 60 ليلة لكل سرير متاح، في حين تونس سجلت ما يقارب 162 ليلة لكل سرير، و هي نسبة تتوافق و معدل الإشغال في تونس الذي يعرف استقرار في حدود 50% خلال الفترة (2001-2010).

II. دراسة مقارنة من خلال الآثار الاقتصادية لقطاع السياحة في البلدان الثلاثة :

لقد شرعت الدولتين في تنفيذ سياسة شاملة للتنمية السياحية، قناعة منها بان القطاع ينطوي على قدرات هامة تساهم في تطوير اقتصاديهما، وتساعد في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجههما، وتشير الإحصائيات الموثقة من قبل المنظمة العالمية للسياحة¹⁰ إلى النتائج المحققة في البلدين مع نهاية 2010، حيث من العدد الإجمالي للسياحة الدولية المقدرة بـ 940 مليون سائح، تحصلت تونس بالنسبة للإيرادات السياحية 2.654 مليار و تدفقات السياحة الوافدة لها 6.902 مليون سائح، وهو ما يعادل 0.7% من حجم التدفقات البشرية و 0.3% من حجم الإيرادات المحققة في قطاع السياحة عالميا، أما الجزائر فقد كان نصيبها ضعيفا إذ نالت 0.2% من حجم التدفقات البشرية المحققة على المستوى العالمي، ورغم تباين الأهداف و الإمكانيات بين الدولتين ، لا يمكننا الحكم على نجاح أو فشل تجربة التنمية السياحية بالدولة من خلال عدد السائحين أو الإيرادات السياحية، بل من خلال دورها في حل مشكلات اجتماعية كخلق فرص عمل متزايدة ومستقرة تنمية مناطق نائية أي تحقيق تنمية إقليمية متوازنة فضلا عن دورها التقليدي في دعم ميزان المدفوعات وخلق العملات الصعبة.

II. 1. التشغيل:

جدول رقم 9: فرص العمل المباشرة و غير المباشرة في قطاع السياحة في البلدين 2010

الدولة	العمالة المباشرة		العمالة المباشرة وغير المباشرة	
	عدد المشتغلين(ألف)	النسبة من إجمالي المشتغلين في الاقتصاد %	عدد المشتغلين(ألف)	النسبة من إجمالي المشتغلين في الاقتصاد %
تونس	247.7	7.6	516.8	16
الجزائر	339.3	3.3	674.4	6.6

Source: World Travel & Tourism Council (2010): World Travel & Tourism: Navigating the Path Ahead, the 2011 Travel and Tourism Economic Research

بالنظر إلى معطيات الجدول أعلاه نلاحظ مساهمة قطاع السياحة جاءت بقدر الأهمية التي توليها الدولة للقطاع، فبالنسبة لبلدي المقارنة، نجد أن تونس قد حققت أكبر نسبة مساهمة قدرت بـ 16% من حجم الطبقة الشغيلة في الاقتصاد التونسي، وتأتي

الثانية بعد العمالة في قطاع الفلاحة، فالأهمية التي حظي بها القطاع السياحي في تونس منذ استقلالها والذي تجسد في توفير البنى التحتية الضرورية، وتحسين مستوى الخدمات و الرفع من حجم الطاقة الفندقية، وهذا ما جعلها تتماشى مع المقاييس الدولية، والتأهيل المستمر للعنصر البشري في مجال السياحة بتوفير المعاهد المتخصصة ومراكز التدريب، الأمر الذي فتح آفاقا واسعة أمام عدد كبير من التونسيين للتوظيف بهذا القطاع، والنتائج المحققة قاربت النسبة المسجلة عالميا، حيث تقدر الدراسات التي صدرت عن المجلس العالمي للسفر والسياحة بأن السياحة تساهم بمعدل متوسط: حوالي 8% من نسبة التوظيف على المستوى العالمي .

بالنسبة للجزائر - ورغم تبنيها لاستراتيجية محددة- قصد تنمية قطاع السياحة وجعله أحد روافد التنمية خلال الألفية الثالثة، وإن جاءت متأخرة مقارنة بنظيرتها تونس، إلا أن الشروط و الظروف الموضوعية الكفيلة بتحقيق الأهداف السياحية المسطرة وبأقصى درجة من الفعالية تبقى دون المستوى المطلوب، مما انعكس على معدلات الإنجاز من خلال تحقيق مؤشرات ضعيفة مقارنة بتونس، ونسبة مساهمة قطاع السياحة في الشغل المقدرة ب 6.6%، تبين المساهمة المتواضعة لقطاع السياحة بالرغم من الإمكانيات والثروات الطبيعية التي تمتلكها الجزائر.

II -2- مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي:

جدول رقم 10: مساهمة الناتج السياحي (مباشر وغير مباشر) % من الناتج المحلي الإجمالي بالبلدين لسنة 2010

الدولة	ناتج مباشر % صناعة السياحة	ناتج غير مباشر %	اقتصاد السياحة
تونس	8.4	9.2	17.6
الجزائر	2.5	4.8	*7.3

Source: World Travel & Tourism Council (2010): World Travel & Tourism: Navigating the Path Ahead, the 2011 Travel and Tourism Economic Research

* - تم حساب النسبة بناء على تقرير المجلس العالمي للسفر والسياحة، وتقرير صادر عن وزارة السياحة الجزائرية 2010.

بالنظر للجدول السابق لاحظنا مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي، والتي كانت قريبة من المتوسط العالمي 10%، في تونس بنسبة 8.4%، بينما في الجزائر كانت مساهمة القطاع أقل من المعدل العالمي وقدرت بنسبة 2.5%، وهي نتيجة تعكس مستوى تطور القطاع السياحي في البلدين والأهمية التي أولتها كل دولة للقطاع، ففي الوقت الذي عملت تونس على منح القطاع السياحي مكانة بالغة ضمن الأولويات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية ومنذ زمن بعيد، نجد أن الجزائر كانت لها نظرة اتسمت بالتحفظ والتخوف في بعض الأحيان، ولم يستفد القطاع من الاهتمام المطلوب إلا في وقت متأخر مما انعكس سلبا على النتائج المحققة في القطاع.

II -3- مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات

إن ناتج النشاط السياحي هو قيمة بيع المنتج السياحي إلى أعداد السائحين المنتمين عادة لدول أخرى والذين يدفعون بالعملات الصعبة، نظير إشباع رغباتهم السياحية سواء كانت ثقافية أو ترفيهية أو علمية أو بيئية، لذا فإن السياحة تعتبر مصدرا من مصادر الدخل الأجنبي فتقاس أهميتها الاقتصادية بحجم تأثيرها على ميزان مدفوعات الدولة، وهذا الميزان يمثل قيما مزدوجا منظما لكافة المعاملات بين الدولة المعنية وسائر دول العالم والنشاط السياحي يمثل جزءا من المعاملات غير المنظورة كالملاحة والتأمين والمعاملات البنكية، ويتحدد هذا التأثير بالقيمة الصافية للميزان السياحي ونسبتها إلى النتيجة الصافية للميزان التجاري سواء كانت

سلبية أو ايجابية، فإذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجاري سلبية وكان التأثير الصافي للميزان السياحي ايجابيا فانه قد يغير العجز في الميزان التجاري إلى فائض أو يخفف منه على الأقل، أما إذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجاري ايجابية وكان التأثير الصافي للميزان السياحي ايجابيا سيساعد هذا التأثير في زيادة تلك الايجابية في الميزان التجاري، وبالتالي سوف ينعكس التأثير ايجابيا على ميزان مدفوعات الدولة ويقصد بالقيمة الصافية للميزان السياحي صافي العملية الحسابية للمصروفات السياحية بما فيها الإنفاق على السياحة الخارجية (إنفاق المقيمين من المواطنين والأجانب المسافرين إلى الخارج) وما تحقق من إيرادات سياحية بما فيها عائدات السياحة الوافدة إلى دولة المقصد السياحي، والجدول الموالي يحدد وضعية الميزان السياحي في البلدان الثلاثة.

جدول رقم 11: وضعية الميزان السياحي في تونس والجزائر خلال الفترة 2000-2009

الوحدة: مليون دولار

السنوات/الدولة	تونس	الجزائر
2000	1419	(91)
2001	1478	(94)
2002	1263	(137)
2003	1282	(143)
2004	1568	(162.4)
2005	1769	(185.7)
2006	1865	(165.4)
2007	2138	(151.8)
2008	2669	(94)
2009	-	(140)

المصدر: الجزائر و تونس، بناء على معطيات الجداول السابقة.

من خلال الجدول السابق نلاحظ مساهمة الإيرادات السياحية في موازين المدفوعات للدولتين، وهذا من خلال الأرصدة المحققة في كل دولة، ففي تونس نلاحظ أن رصيد ميزان السياحة جاء موجبا طيلة الفترة (2000-2008)، مما يعني المساهمة الإيجابية في ميزان المدفوعات، حيث يساهم قطاع السياحة التونسي في تغطية ما يفوق 60% من عجز الميزان التجاري، و يساهم بمعدل متوسط 19.2% من حجم الصادرات التجارية، و بمعدل متوسط 6.2% في ميزان المدفوعات.

أما في الجزائر فالنتائج المحققة جاءت على نحو لا يدعو إلى التفاؤل، فرصيد ميزان السياحة كان سالبا طيلة الفترة (2000-2009)، وقد كان له تأثير سلبي على ميزان المدفوعات تراوح بين نسبة (-0.2 إلى -0.1) خلال فترة الدراسة، و كان للقطاع مساهمة لم تتعد 0.6% من حجم الصادرات التجارية.

إن النتائج المحققة في قطاع السياحة للبلدين يترجم أكثر من خلال الاطلاع على وضع الدولتين في مؤشر تنافسية قطاع السياحة و السفر الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي لسنة 2011.

غطى المؤشر 139 دولة في العالم، و جدير بالذكر أن الترتيب الحالي لم يأخذ في اعتباره الحراك الشعبي في بعض الدول العربية خلال العام 2011.

ضمن المؤشر الكلي أشار التقرير إلى أن الجزائر تحصلت على المرتبة 113، و بذلك حسنت ترتيبها بنقطتين (115/العام الماضي). أما تونس فقد تراجعت بثلاث نقاط (انتقلت من 44 إلى 47).

أما وضع الدولتين في المؤشرات الفرعية للمؤشر العام لتنافسية السفر والسياحة لعام 2011 فقد جاء كما هو موضح في الجدول

التالي:

جدول رقم 12: وضعية الجزائر و تونس في مؤشر تنافسية السفر و السياحة 2011

الترتيب من 139 دولة شملها التقرير

المؤشرات	الجزائر	تونس
التشريعات والقوانين	118	23
الاستدامة البيئية	120	18
الآمن والسلامة	95	56
الصحة	84	79
أولويات السفر والسياحة	130	8
البنية التحتية للنقل الجوي	103	65
البنية التحتية للنقل البري	105	48
بيئة السياحة التحتية	122	51
البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في القطاع	107	76
تنافسية الأسعار بالقطاع	35	9
الموارد البشرية	91	27
جذب السياحة والسفر	129	19
الموارد الطبيعية	99	95
الموارد الثقافية	72	69

Source : The Travel & tourism competitiveness report 2011, WORLD ECONOMIC FORUM.

بالنظر للمؤشرات المكونة لتنافسية قطاع السياحة نلاحظ أن الجزائر جاءت في مراتب متأخرة، إذ سجلت في المراتب على التوالي: 112 ضمن مؤشر الإطار التنظيمي و القانوني ، 110 مؤشر بيئة السفر و السياحة وبنيتها التحتية، و المرتبة 116 ضمن مؤشر الموارد البشرية و الثقافية، في حين جاءت تونس في مراتب متقدمة وهي على التوالي: 54، 31، 59، ولتصحيح الوضع وتسخير السياحة في خدمة التنمية على الجزائر أن توفر شرطين أساسيين وهما: الاهتمام السياسي الدائم والمستمر من قبل كافة أجهزة الدولة، وتسخير الوسائل القانونية والموارد المالية والمادية الضرورية لقطاع السياحة.

الاستنتاجات و التوصيات:

انطلاقا من التجربة التونسية مقارنة بالتجربة الجزائرية يمكن الوقوف على الملاحظات التالية:
تونس تطمح إلى تحقيق 8.2 مليون سائح نهاية 2011، و 10.13 مليون سائح نهاية 2016 مع توقع انجاز طاقات إيواء تصل إلى حجم 303.5 ألف سرير نهاية 2011، و 359.6 ألف سرير نهاية 2016، وتوفير 594 ألف منصب شغل.
نجد الجزائر تسعى إلى تحقيق 2.4 مليون سائح نهاية 2011، و 3.1 مليون سائح نهاية 2013، مع انجاز و تهيئة طاقات الإيواء لتصل 167000 سرير نهاية 2011، و 187000 سرير نهاية 2013 بالإضافة إلى توفير 400000 منصب شغل، وبالنظر إلى الأهداف الكمية لخطّة التنمية في الجزائر مقارنة تونس نجد أنها ضعيفة جدا رغم توفر الجزائر على قدرات سياحية غنية و متنوعة تجعل منها مقصد سياحي منافس لهذه البلدان.

وبالنظر إلى النتائج المحققة في البلدين إلى غاية نهاية 2010 نلاحظ تحقيق الأهداف الكمية في كل من تونس أما الجزائر لم توفيق في تحقيق الهدف المهم طاقات الإيواء حيث بلغت نسبة التهيئة و الانجاز 63% مقارنة بالمتوقع، منها 10% فقط تستجيب للمعايير الدولية.

وكون تونس تشكل منافس حقيقي للجزائر، و هي تشابه من حيث المواضيع و المنتجات السياحية يتعين علي الجزائر إعادة تقييم طاقاتها واستدراك التأخر في الميدان السياحي والاستفادة من تجارب منافسيها حتى تنال مكانتها ضمن محيطها المتوسطي.

وفي ضوء الاستنتاجات السابقة المتصلة بقضية البحث بشأن الملامح الراهنة للسياحة في الجزائر و التوقعات المستقبلية لتطويرها، فإننا ندرج جملة من الاقتراحات والتوصيات العملية للارتقاء بواقع السياحة في الجزائر في ظل الأوضاع و المشاكل التي يعاني منها القطاع:

1. توفير الأمن: لاشك أن تناقص التدفقات السياحية باتجاه الجزائر خلال السنوات الماضية يعود إلى تدهور الأوضاع الأمنية إذ أن العامل الأمني شديد التأثير على الطلب السياحي المحلي و الدولي.

2. خلق مجتمع غير طارد للسياحة: ضرورة بناء ثقافة مشجعة على ترويج السياحة، و يتعلق ذلك بفن الاستضافة، و بتعميق الوعي بأهمية السياحة وعوائدها ليس لدى أصحاب القطاع و الباحثين، وإنما لدى المواطن العادي.

3. الاهتمام بتنوع المنتج السياحي: إن تنوع المنتج السياحي يساعد على مزيد من الترويج السياحي، خاصة وأن الجزائر تمتلك خصائص بيئية و مناخية تؤهلها إلى تنوع السياحة.

4. العمل على تفعيل و تسهيل الحركة السياحية: و يتأتى ذلك من خلال توفير و سائل و خطوط النقل إلى المقاصد السياحية المختلفة عبر الوطن، بفتح الأجواء أمام الطيران العارض.

5. العمل على تعزيز جودة صناعة السياحة: فالمطلوب توافر يد عاملة مدربة و مؤهلة لأداء خدمة ذات نوعية و جودة عالية وفقا لمقاييس الاحترافية، وهذا يتطلب توفير مراكز و كليات متخصصة في مجال السياحة و الفنادق، والإرشاد السياحي، أما من جانب المقومات المادية في صناعة السياحة، فإن احترام المواصفات و معايير التصنيف الموضوعي و القانوني بالنسبة للمنشآت السياحية تعتبر مجالا لقياس درجة الجودة، أما العامل الثالث المؤثر في درجة الجودة بالقطاع السياحي، فهو مستوى الخدمات العامة في المقصد السياحي، من خدمات صحية، النقل، و النظافة.... الخ.

6. ضرورة إنشاء بنك للاستثمار السياحي.

7. ضرورة التنسيق بين مختلف الأجهزة المسؤولة عن السياحة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر لأن تطوير النشاط السياحي ليس مسؤولية وزارة السياحة فقط.

8. ضرورة المحافظة على البيئة و مكافحة التلوث، و المحافظة على الآثار من الاندثار و الزوال بفعل السرقات و التدهور، و كذا الاهتمام بنظافة المحيط باعتبار السياحة البيئية مفتاحا للتنمية السياحية المستدامة.

9. زيادة الاعتمادات المخصصة للتنشيط و الترويج السياحي لمواجهة المنافسة الشديدة من المقاصد السياحية الأخرى و يتجلى ذلك من خلال تنوع الأساليب العلمية في التسويق وهي:

التمثيل السياحي الخارجي.

المشاركة في المعارض و البورصات السياحية.

التعامل مع الشركات السياحية العالمية.

التقوافل السياحية، المؤتمرات والمعارض الداخلية، الاستضافة و الحفاوة، الرحلات التعريفية، المهرجانات المطبوعات الدعائية.

إشراك السفارات و القنصليات في عملية الترويج السياحي.

المراجع، الهوامش و الإحالات:

¹ Objectifs et stratégies de développement du tourisme. Chapitre 4 rapport final étude équipe Jica, p. 79 .

² Objectifs et stratégies de développement du tourisme. Chapitre 4 rapport final étude équipe Jica , p.82.

³ Evaluation du tourisme tunisien rapport étude équipe Jica, p. 8.

* معدل نمو تدفقات السياح من دول المغرب العربي (ليبيا , الجزائر) إلى تونس الحالي يقدر ب 1.5%.

⁴ وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة ، المخطط الاستراتيجي : الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية ، ص.17.

⁵ Ministère Du Tourisme et de L'Artisanat, PLAN D ACTION POUR LE DEVELOPPEMENT DURABLE DU TOURISME EN ALGERIE, Horizon 2010, p.10.

⁶ opcit, p.33.

1 - وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، الكتاب 1، تشخيص السياحة الجزائرية.

2 - وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، الكتاب 2، المخطط الاستراتيجي : الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية.

3 - وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، الكتاب 3، الأقطاب السياحية للامتياز (POT) و القرى السياحية للامتياز (VTE).

4 - وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، الكتاب 5، المشاريع السياحية ذات الأولوية.

6- World Tourism Organization.Tourism Barometer ,January 2008 .

7-Tourism Highlights, Edition 2009. - World Tourism Organization⁸

9 - Ministère de l'aménagement du territoire et de l' environnement et du tourisme. les entrées des touristes et les sorties des nationaux aux frontières algériennes,2008.

11- Office national du tourisme tunisien 2007.le Tourisme Tunisien en Chiffres

12- Le diagnostic, audit du tourisme algérien (99-2006).

13 – Ministère du Tourisme des Loisirs et de L'artisanat, OFFICE NATIONAL DU tourisme tunisien. agence japonaise de cooperation,2001-2016.

14-Internationale (jica). developpement du tourisme en tunisie a l'horizon 2016. rapport final,juin 2001.

15- Objectifs et strategies de developpement du tourisme tunisien, 2001-2016.

16- Evaluation du tourisme tunisien

17- Prevision de la demande pour 2016 (Tunisie)

18- Demande touristique 2016 (Tunisie).

19- SDAT/ Schéma Directeur d Aménagement touristique

⁹ Ministère de l'aménagement du Territoire de l'environnement et du Tourisme, Le plan stratégique, les cinq dynamiques et les programmes d'actions touristiques prioritaires, p.18.

¹⁰ World Tourism Organization, Tourism Highlights .2010 Editions, p 10.
www.UNWTO.org/infoshop